جرت في الجلسة التي عقدها مجلس النواب أمس

الموافقة على طلب الحكومة تصويب تاريخ اتفاقية قرض مشروع طريق عمران ـ عدن

الاستماع إلى ردود وتوضيحات وزير الكهرباء على استفسارات أعضاء البرلمان

وزير الكهرباء للمجلس:

المنظومة الوطنية تشهد عجزا في الطاقة الكهربائية نتيجة الفارق بين الطلب وجاهزية التوليد المتاحة

الكلفة المشتركة لتوصيل التيار يتم تطبيقها في عدن وفقا لما هو معمول به في بقية المحافظات

صنعاء/سبأ:

وافق مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي ، رئيس المجلس على رسالة الحكومة بشأن طلب تصويب تاريخ التوقيع النهائي على اتفاقية القرض المبرمة مع الصندوق السعودي للتنمية لتمويل مشروع الطريق المزدوج (عمران – صنعاء – ذمار– تعز- عدن).

من جهة أخرى واصل المجلس الاستماع إلى عدد من الأسئلة الموجهة من بعض أعضائه إلى عدد من المسؤولين في الحكومة للاستيضاح بشأن مسائل تقع تحت نطاق اختصاصاتهم وذلك في إطار ممارسة المجلس وتفعيله لمهامه الدستورية في الجانب الرقابي.

وفي هذا السياق كرس مجلس النواب جلسته امس للاستماع الى الإيضاحات المقدمة من وزير الكهرباء والطاقة ردا على استفسارات المجلس وبهدف ايجاد الحلول والمعالجات للقضايا محل الاستفسارات المطروحة.

وردا على سؤال بشأن حالات انقطاع التيار الكهربائي ، بيّن وزير الكهرباء ان المنظومة الكهربائية الوطنية تشهد عجزا في توليد الطاقة الكهربائية نتيجة الفارق بين الطلب على الطاقة الكهربائية وجاهزية التوليد المتاح وبخاصة اثناء فترة الذروة المسائية والتي تمتد من الساعة السادسة مساء وحتى الساعة العاشرة ليلا .

واشار الى ان فصل التيار الكهربائي يأتي بسبب العجز في التوليد الذي يبرمج على اساس مرة واحدة ما عدا الحالات الطارئة التي تحدث بسبب مشاكل فنية سواء في محطات التوليد او في الشبكة عند خروج التوليد المستأجر عن الخدمة .

وبشأن الاطفاءات التي شهدتها المنظومة خلال فصل الصيف الماضي 2008م ، أفاد وزير الكهرباء ان أحمال صيف عام 2008م شهدت ارتفاعاً كبيراً مقارنة مع أحمال صيف عام 2007م بمعدل نمو بلغ 13 بالمئة ادى ذلك الى تفاقم مقدار العجز والاضطرار إلى تكرار الفصل لبعض الخلايا التي تقع خارج نطاق المدن الرئيسية لأكثر من مرة واستمرار العجز على مدار اليوم .

وارجع الوزير اسباب ذلك الى استمرار العجز في توليد الطاقة الكهربائية وعدم مواكبة ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية وتزايد النمو في الأحمال وعدم استكمال مشروع محطة مأرب الغازية المرحلة الأولى ومشروع خطوط النقل مأرب صنعاء بقوة 400 كيلو فولت ومحطات التحويل الكهربائي وصعوبة توفير مخزون استراتيجي للوقود بمحطات التوليد لمواجهة الحالات الحرجة التي شهدتها في العام 2008م الى جانب الاختناقات في شبكة التوزيع وارتفاع الطلب على قدرة معدات الكهرباء في محطات التحويل .

وفي رده على سؤال حول اسباب تعثر العمل في مشروع كهرباء هجدة والقرى المجاورة لها ، اوضح وزير الكهرباء والطاقة ان المشروع المذكور يتكون من 33 و 11 كيلو فولت ومحطتي تحويل 33 و11 كيلو فولت ، حيث تقع الأولى في مركز المديرية والثانية بمنطقة خزيجة والتي ستغذي منطقة هجدة والقرى المجاورة لها ، مشيرا الى انه تم إنشاء خط 33 كيلو فولت بموقع المحطة في خزيجة وإنشاء خط 11 كيلو فولت بمنطقة هجدة ونصب أعمدة الضغط المنخفض لمدينة هجدة وبعض القرى المجاورة لها.

وبين أن تعثر استكمال العمل في المشروع سببه تأخر وصول المواد الخاصة ضمن مناقصات مشاريع فرع الوحدة التنفيذية بمحافظة تعز وتأخر استكمال إجراءات المناقصة الخاصة بتوريد الكابلات النوكيا وعدم اعتماد المخصصات المالية الكافية المطلوبة للمشروع ، مشيرا الى انه يتم حاليا متابعة واستكمال الاجراءات اللازمة لإنجاز المناقصات وتوريد المواد.

وفيما يخص محطة التحويل أوضح الوزير السقطري أنه تم تنفيذ الأعمال المدنية وتسوير الموقع ولم يتبق إلا توريد وتركيب المحطة ، لافتا الى أن المحطة الخاصة بالمشروع هي ضمن المناقصة رقم (1) لسنة 2008 المتعلقة بتوريد خمس محطات تحويل لمشاريع الكهرباء بتعز ، مبينا أنه تم التحليل والإرساء للمناقصة وهي حاليا في اللجنة العليا للمناقصات.

وحول مشروع كهرباء فرع العدين بمحافظة إب أفاد وزير الكهرباء ان هذا المشروع هو أحد مشاريع كهرباء الريف وتم تكليف الوحدة التنفيذية للمشاريع بتنفيذه بحسب طلب المحافظ في حينه ، مبينا أنه تم مواصلة العمل في المشروع وحاليا مركز المديرية والقرى المجاورة جاهزة للتشغيل.

وأوضح أنه أثناء الاحتفالات بالعيد الوطني للجمهورية اليمنية بمحافظة إب جرى تشغيل ما يقارب 40 بالمائة من مركز المديرية وما جاورها بمحطة التوليد بمركز المديرية، وقال:» ويتم حاليا الترتيب لربط المديرية بالشبكة العامة وقد تم تنفيذ خط الربط 33 كيلو فولت بنسبة 90 بالمائة ، في حين ان مناقصة محطة التحويل بقدرة خمسة ميجا فولت أمبير هي قيد الإجراء لدى لجنة المناقصات ، مشيرا الى أن استكمال المرحلة الأولى من المشروع سيتم فور توفر بقية المواد.

وفي معرض رده على سؤال بشأن فرض رسوم جديدة على المواطنين في فرع المؤسسة العامة للكهرباء بمحافظة عدن بما يسمى أحمالاً بدلا عن رسوم التكلفة المشتركة ، أفاد السقطري انه بناء على توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية بشأن تطبيق الكلفة المشتركة للكهرباء المعمول بها في محافظات الجمهورية على محافظة عدن أقر مجلس الوزراء القرار (449) لعام 2007م بشأن تنفيذ لائحة الكلفة المشتركة وتعميمها على جميع المحافظات ، حيث تضمن القرار تطبيق الكلفة المشتركة للكهرباء على محافظة عدن وفقا لما هو معمول به في بقية المحافظات اعتبارا من 17 نوفمبر 2007م.

واكد أن القرار لم يلغ الكلفة المشتركة وإنما وحدها لكافة المناطق تحت مسمى كلفة التوصيل يدفعها المشترك الجديد مقابل الحصول على الخدمة ، موضحا ان هذا القرار استفاد منه قطاع واسع من المواطنين ومن ذوي الدخل المحدود وفقا للائحة الخاصة بالكلفة المشتركة الصادرة بقرار مجلس الوزراء المذكور، حيث شملت كلفة التوصيل ثلاث شرائح من الأحمال: الاولى وتتضمن المنازل الشعبية والمساكن الشخصية لذوي الدخل المحدود وتبدأ من 6 آلاف ريال ، وتنتهي بـ 480 ألف ريال عند حمل 24 كيلو وات ، فيما تشمل الشريحة الثانية الفلل والمنازل الشخصية لأكثر من دور وبموجب الحمل المطلوب 25 كيلو وات وتنتهي عند 99 كيلو وات وبكلفة مشتركة تبدأ من 100 ألف ريال وتنتهي عند 400 ألف ريال وبواقع 4 آلاف ريال للكيلو وات ، اما الشريحة الثالثة فتضم كبار المشتركين (الفنادق، المراكز التجارية) وكذا العمارات السكنية ذات الأحمال التي تزيد عن 100 كيلو وات وهذه الشريحة هي مصدر الشكاوى حيث يقوم المستفيد بشراء المواد اللازمة للتوصيل ولا يدفع سوى أجور التركيب ورسوم العدادات ، وفي بعض الحالات التي تسمح فيها الشبكة بالتوصيل يتم الطلب من المستفيد بدفع قيمة المحول المطلوب بحسب حمله ، وحتى لايؤثر ذلك الطلب على المشتركين السابقين ، مؤكداً على أن المؤسسة تلتزم بتغيير حجم المحول ليستوعب الأحمال الجديدة.

وخلص وزير الكهرباء إلى القول:« الكلفة المشتركة تطبق في جميع المحافظات، ولكن أحمال المباني بالمناطق الحارة تختلف عن المناطق الباردة».

وقد عقب عدد من أعضاء المجلس على تلك الردود وفقا للإجراءات المحددة في اللائحة الداخلية بهذا الخصوص.وأقر المجلس تكليف اللجنة المختصة بالمتابعة وفقا للقانون النافذ.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه ، وسيواصل المجلس أعماله صباح يوم السبت المقبل بمشيئة الله تعالى.

خلال اجتماع المجلس الأعلى للجامعات اليمنية أمس

إقرار خطة القبول في الجامعات الحكومية والأهلية للعام الجامعي 2009 - 2010 م

الموافقة على إنشاء جامعة شبوة والتوجيه باستكمال الدراسات المتعلقة بجامعة البيضاء

توقيف التعليم عن بعد داخليا وخارجيا وتكليف وزارة التعليم العالي باعداد تقرير متكامل بشأنه

صنعاء/سبأ:

أقر المجلس الأعلى للجامعات في اجتماعه امس برئاسة الدكتور علي محمد مجور ، رئيس الوزراء رئيس المجلس ، خطة القبول في الجامعات الحكومية والأهلية للعام الجامعي 2009 - 2010م.

وحددت خطة القبول إجمالي الطاقة الاستيعابية في جميع الجامعات بـ 102 ألف و673 طالبا وطالبة وبنسبة زيادة تبلغ 5 ر27 % عن العام الماضي ، منهم 62 ألفاً و720 في الجامعات الحكومية و40 ألفاً و403 بالجامعات الأهلية وبنسبة زيادة عن العام الماضي قدرها 3 ر11 % للحكومي و59 % للأهلي.

وكلف المجلس وزير التعليم العالي والبحث العلمي بإعداد رؤية لتأكيد التنسيق بين الجامعات الحكومية اليمنية وتصور حول نظام التنسيق المركزي مع مراعاة الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال وبما يؤكد البعد الوطني لعملية التنسيق ، مشددا على ضرورة ان تلتزم الجامعات الأهلية بالتعليم العالي النظامي وفقا لمعايير التعليم العالي الجامعي وذلك بما يخدم مخرجاتها ويعزز مستوى الثقة بقدراتها التعليمية والأكاديمية ووفقا لما حدده القانون.

ووافق المجلس الأعلى للجامعات على إنشاء جامعة شبوة في ضوء تقرير اللجنة المكلفة بدراسة الموضوع ، وكلف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستكمال الإجراءات الفنية والإجرائية لإنشاء الجامعة ، كما اطلع المجلس على الإجراءات المتعلقة بإنشاء جامعة البيضاء ، ووجه بتنفيذ عملية التسوير لأرضية الجامعة خلال العامين الحالي والمقبل واستكمال الدراسات المتعلقة بالجامعة.

كما وجه المجلس باستكمال الدراسات الخاصة بإنشاء كليتي العلوم والهندسة بمحافظة المحويت

- جامعة صنعاء وكلية الموارد الطبيعية وعلوم البيئة بجامعة تعز وكلية التربية والعلوم التطبيقية في محافظة ريمة جامعة الحديدة.

وقرر المجلس فتح عدد من الأقسام في الدراسات العلمية والإنسانية بعدد من الجامعات الحكومية حيث وافق على فتح قسم الميكاتورنيات - الربوتات بجامعة تعز وقسم الأحياء في كلية التربية زبيد بجامعة الحديدة وقسم اللغة والدراسات الألمانية في كلية التربية بجامعة عدن وقسم الرياضيات والفيزياء في كلية التربية عبس وقسم علوم الحياة بكلية التربية والألسن في جامعة عمران وقسم الحاسوب في كلية التربية بصعدة.

وناقش المجلس الأعلى للجامعات ، موضوع التعليم عن بعد بأبعاده التعليمية وأدواته المنهجية والفنية ومدى سلامة الإجراءات التي تنظم هذا النوع من التعليم والاختلالات القائمة فيه وتأثيراتها السلبية على التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ، وقرر بهذا الشأن وقف التعليم عن بعد سواء في الداخل أم الخارج ، على ان تعد وزارة التعليم العالي تقريراً متكاملاً وشاملاً حول واقع هذا النوع من التعليم مع تحديد الإجراءات التشريعية والمعايير اللازمة لتنظيم التعليم عن بعد وضبط مخرجاته وذلك وفقا للمعايير المعتمدة دوليا في هذا المجال.

وكلف المجلس وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتشكيل لجنة بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية لتقييم وضع كليات طب الأسنان بالجامعات الأهلية وتحديد مدى استيفائها لشروط ومعايير التدريس لهذا النوع من التعليم.

ونظر المجلس الأعلى للجامعات ، في الطلب المقدم من مجلس الدراسات العليا في الجامعات الحكومية بشأن فتح باب التسجيل والقبول للدراسات العليا بهذه الجامعات مرة واحدة في العام بدلا عن مرتين ووافق عليه ، مؤكدا ضرورة توحيد الرسوم الخاصة بالدراسات العليا في جميع الجامعات الحكومية .

اختتم مناقشاته لتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن العام المالي2007 م

مجلس الشورى يطالب بتوفير الاعتمادات الكافية للجهاز وتوسيع صلاحياته

الدعوة إلى اعتماد خطط ودراسات جدوى فيما يتصل بالقروض والمساعدات

صنعاء سبأ:

اختتم مجلس الشورى أمس في صنعاء عقد جلسات اجتماعه الثامن من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الحالي 2009 م برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز الغني.

وقد أجرى أعضاء مجلس الشورى نقاشات مستفيضة لتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن مراجعته وتحليله للحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام المالي 2007 م ، ومراجعته وتحليله للحساب الختامي لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي العامة والمختلطة للعام المالي 2007، وعن مراجعته وتحليله للحسابات الختامية للوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للعام المالي 2007 .

وفي ضوء التقارير التحليلية المقدمة من اللجنة المالية بالمجلس والتي تضمنت قراءة لما جاء في تقارير الجهاز.. عبر أعضاء مجلس الشورى في مناقشاتهم عن تقديرهم للدور الذي يقوم به الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، في كشف مكامن الخلل.

وطالبوا بتوفير الاعتمادات الكافية للجهاز، وتوسيع صلاحياته، وتطوير القانون الذي يعمل بموجبه ،وبما يمكنه من القيام بدوره بالفعالية المطلوبة.وقد أكدت مناقشات أعضاء المجلس الحاجة إلى القيام بإجراءات رقابية تتسم بالفعالية والشفافية، وإخضاع المشاريع المزمع تنفيذها لمعايير علمية وموضوعية دقيقة، وإجراء عملية تقييم شامل للقوانين والأنظمة لدى معظم الجهات، والعمل كذلك على بناء القدرات وتعزيز الآليات المناسبة الكفيلة بتحسين أداء الجهات، لما لذلك من انعكاسات إيجابية على تخصيص المبالغ وتوظيفها في الاتجاه الصحيح.

وشددت المناقشات على أهمية معالجة الاختلالات المسجلة في الموازنة فيما يخص اعتماد المشاريع والصرف عليها، وضرورة تحديد الاحتياجات الفعلية عند وضع أو الموافقة على اعتماد الموازنات الإضافية.

ودعت المناقشات إلى التطبيق الكامل للتوصيات الصادرة عن مجلس الشورى وتلك التي تصدر عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ذات الصلة بما تضمنته التقارير المعروضة على المجلس.

كما دعت إلى أهمية اعتماد خطط ودراسة جدوى بما يتصل بالقروض والمساعدات وبما يتيح فرص الاستفادة القصوى من تلك القروض والمساعدات في تنفيذ المشاريع التي تحقق أهداف ومقاصد التنمية وتعزز الاقتصاد الوطني.

ولفتت المناقشات إلى أهمية قيام مسئولي الصناديق بدورهم في متابعة المبالغ المستحقة من أكثر من جهة، والصرف حسب اللوائح والقوانين الخاصة بتلك الصناديق، وتلافي أوجه القصور عند مراجعة الحساب الختامي للجهات من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

كما لفتت مناقشات أعضاء مجلس الشورى إلى الملاحظات المرتبطة بأداء الصناديق والوحدات الاقتصادية، بالنظر إلى المؤشرات السلبية التي تصدر عن أداء تلك الجهات مما يقتضي تقييم أداء تلك الجهات وتقصي أسباب التعثر الذي تعاني منه.

إلى ذلك أعتبر رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبد الله السنفي في كلمة له أمام مجلس الشورى نتائج تنفيذ الموازنات العامة للدولة تفصح عن المستوى الكلي للاختلالات المزمنة،والتي تشكل تحديات تنعكس سلباً على أهداف السياسة المالية وعلى متطلبات الاستدامة للمالية العامة للدولة، وتعيق جهود التنمية وتحول دون تحقيق معدلات النمو المستهدفة.

وأشار إلى التحديات التي تتمثل في اتساع الفجوة بين الاستخدامات والموارد، والكفاءة في استخدام الموارد المتاحة..منوها بالتفهم الواعي من قبل الحكومة لمجمل الاختلالات، وبالمعالجات المتخذة من قبلها والتي قال « إنها تأتي في شكل حزمة من الإجراءات والتدابير الفاعلة».

من جانبه أوضح وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة الدكتور فضل الشعيبي أن تقديرات واعتمادات الموازنات تقوم على خطط مالية تقديرية لسنة قادمة تتبنى أسس ومعايير للتنبؤ والتقدير إلى جانب الاستناد إلى مؤشرات محدودة وبيانات متاحة لسنوات سابقة.

وأشار إلى الخطوات التي قطعتها وزارة المالية على صعيد تطبيق استراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة وخصوصا ما يتعلق منها بتطبيق التبويب الاقتصادي للموازنة العامة المعدل وفق النظم الإحصائية الدولية لمالية الحكومة الجديدة بدءاً من موازنة 2007، كما يتم تطبيق التبويب الوظيفي للنفقات العامة للدولة المعد وفق النظم الإحصائية الدولية.

كما تحدث أمام المجلس مدير عام الشئون المالية بوزارة الأشغال العامة والطرق الذي قدم توضيحات بشأن ما تضمنه تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وأشار إليها تقرير اللجنة المالية بالمجلس فيما يخص مبالغ تم صرفها بالمخالفة.

وبين أوجه صرف المبالغ المشار إليها والتي يتم توظيفها في المجالات والأدوار التي تنهض بها الوزارة ضمن قطاع البنية التحتية.

هذا وقد قرر مجلس الشورى في ختام المناقشات تشكيل لجنة من اللجنة المالية بالمجلس وممثلين عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة المالية لصياغة التوصيات الخاصة بالموضوع.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة وكيلا الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للقطاعين الإداري والاقتصادي الدكتور منصور البطاني ومحمد درهم زيد، ووكيلا الجهاز المساعدان للقطاعين الاقتصادي والوحدات الإدارية يحيى علي زهرة وأمين محمد قاسم الشراعي ومستشار وزارة المالية ناجي جابر،والوكيل المساعد للحسابات الختامية عبد الرحمن علي عبدالمغني، وعدد من المسئولين ومديري العموم في الجهات ذات العلاقة.

الدكتور عبد الله السنفي يشيد بتفهم الحكومة الواعي لمجمل الاختلالات وبالمعالجات المتخذة

اخي المواطن.. اختي المواطنة

باستكمال التحصين الروتيني نحمي أطفالنا من أمراض قاتلة.. فلنحرص على تحصينهم